اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

تقرير الشفافية الأول

بعد إعلان العراق عن تقريره الأول للشفافية في الصناعات الاستخراجية، ينتظر الآن مرحلة المصادقة عليه من قبل السكرتارية الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية في شهر آب المقبل ، لكي يقطع العراق الخطوة الأهم في امتثاله لمعايير وقواعد هذه المبادرة ذي الاثنين والعشرين فقرة .

وفي خضم الجهد الكبير الذي بذل من قبل المؤسسات العراقية حكومية أكانت أم منظمات مجتمع مدني أم منظمات مهنية أخرى ، فإن هذا التقرير قطعاً لا يخلو من الهنات والملاحظات التي شخصها عدد من الخبراء والناشطين في منظمات المجتمع المدني ، وهي بطبيعة الحال ليست ناسفة للتقرير بقدر ما هي حالة من حالات التقويم سعياً للتكامل بين المؤسسات والمنظمات والأشخاص ضمن مجلس أعضاء المصلحة في الأمانة العامة للمبادرة المذكورة في العراق، أو ممن هم خارج إطار تشكيلة مجلس أعضاء المصلحة ، وهي حالة تكاد تكون جديدة في إطار تجربة العراق الديمقراطية الحديثة ، حيث يتطلب الأمر هنا أن يصار مستقبلاً إلى آليات للتعامل مع الرأي العام عند إصدار العراق لتقارير الشفافية المقبلة، ونتطلع إلى تأخذ هذه الآليات حيز التطبيق العملي قبل مرحلة إصدار التقارير المقبلة بحسب التوقيتات الموضوعة من قبل السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية.

ومن خلال اطلاعي على حيثيات العمل لمست بشكل لا يقبل اللبس جدية من قبل الأمانة العامة للمبادرة في العراق للبدء بعملية تثقيف واطلاع للرأي العام على ماهية مبادرة الشفافية في هذا الاتجاه ، وكذلك وجدت شفافية واضحة في التعاطي مع الملاحظات التقويمية للتقرير، حتى من المتشددين في هذا الاتجاه ، وهذه تكاد تكون حالة مثلى للعمل في هذا الإطار الذي لا يخلو قطعاً من اجتهادات ورؤى ووجهات نظر بعضها متقاطعة بشدة .

ولكن الأمر حالياً يتطلب تعاملاً شفافاً مع مبادرة الشفافية تجسيداً لمبادئ الشفافية بشكلها الأعم ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشكل خاص ، والتي أعلن العراق قبوله الانضمام لها في إطار التوجه الديمقراطي الجديد لاسيما في موضوعة العائدات النفطية التي تشكل ما نسبته أكثر من ٩٠٪ من واردات العراق الإجمالية والممولة للاقتصاد العراقي ، والتي تمثل أيضا هواجس الناس الملحة ورغبتها الجامحة للتعرف على مسارات هذه العائدات في حيثيات التنمية المختلفة .

تقرير العراق الأول يمثل خطوة أولى تتبعها خطوات أكثر رصانة وأكثر دقة في التعاطي مع عائدات النفط لأعوام من ٢٠١٠ ولحد اللحظة ، وهي بدون أدنى شك تتطلب جهداً كبيراً لا يمكن لجهة واحدة بعينها أن تنجزه بكفاءة ودقة على وفق المعايير التي تضمنتها المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية .

أكدوا ضرورة تطوير قطاع النقل

خبراء يدعون لإحالة مشروع مترو بغداد والموانئ والمطارات للاستثمار

□ بغداد / علي الكاتب

قطاع النقل لايزال يعاني من تراجع في مستوياته العامة

دعا عدد من الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين إلى إحالة عدد من مشاريع خدمات قطاع النقل إلى الاستثمار ومنها مشاريع مترو بغداد وعدد من الموانئ والمطارات في العراق للاستثمار، وذلك بهدف النهوض بواقع هذا القطاع الذي لا يزال يعاني من تراجع في مستوياته العامة مقارنة بالتطور الحاصل في بلدان العالم ، ولما يمثله قطاع النقل من اهمية إستراتيجية وحيوية للقطاعات الخدمية والاقتصادية الاخرى.

وقال مدير بحوث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد سالم صالح التميمي لـ (المدى) ان قطاع النقل له أهمية كبيرة في الحياة العامة بشكل عام والجوانب الاقتصادية بشكل خاص ، لاسيما أنها تمثل الرابط الحيوي والمهم لجميع القطاعات الأخرى ، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع في اكثر من محفل وتفعيل سبل الارتقاء به من خلال البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق ذلك .

واضاف التميمي :ان تسليط الاضواء على واقع خدمات النقل البرية والبحرية والجوية ، يستلزم بيان اوجه العلاقة بين قطاع النقل والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير خدماته ، والارتقاء بثقافة المواطن العراقي من خلال الاستخدام الامثل لوسائط النقل والمحافظة عليها بما يعكس التقدم الحضاري للبلاد .

فيما قال نائب رئيس هيئة الاستثمار الوطنية سالار محمد امين لـ (المدى) ان الاستثمار هو الحل الامثل للنهوض بواقع قطاع النقل ، لما له من اهمية كبيرة على مستوى القطاعين العام والخاص ، اذ لن يكون بمقدورنا تطوير القطاعات الخدمية الاخرى من دون النهوض بواقع قطاع خدمات النقل ، الامر الذي يتطلب اتخاذ عدد من الخطوات المتعاقبة للنهوض به ، لاسيما في مجالات سكك الحديد والمطارات والموانئ .

وأضاف ان الاستثمار هو النهج الذي اعتمدته الدول المتطورة للنهوض بواقع هذا القطاع ، لاسيما اذا عرفنا ان موارد وزارة النقل المالية غير كافية لانجاز المشاريع المناطة بالوزارة وتشكيلاتها لتنفيذها في المستقبل في مجال تطوير الموانئ والمطارات ، وهنا يأتي دور الهيئة الوطنية للاستثمار لرسم السياسة الاستثمارية والإستراتيجية لقطاع النقل بالتعاون مع القطاع الخاص من اجل تحقيق الهدف المطلوب لتطوير واقع النقل في العراق ، بما يتناسب مع موقعه الجغرافي المتميز بين دول العالم لربط دول الشرق باوروبا عبر وسائط نقل متعددة .

فيما لفتت سمية علي من قسم الدراسات والبحوث بوزارة النقل ان مهمة النهوض بواقع خدمات النقل في العراق تتطلب اسهام جميع الاطراف المعنية بالموضوع للعمل على اعادة تأهيل البنى التحتية للقطاع الخاص ، وذلك من خلال استعمال الانظمة المتطورة في شتى المجالات ، ومنها شبكات النقل الدولية لتنقل المسافرين في جميع ارجاء المعمورة براً وجواً وبحراً ، والتعاقد مع الشركات العالمية المتخصصة بهدف تحقيق التطور في وسائط النقل مع توفير اجواء الامان والراحة في التنقل .

وقالت لـ (المدى) ان ذلك يتحقق من خلال وضع الدراسات المنهجية والنظريات المناسبة ، وتطبيقها على ارض الواقع في اقرب وقت ممكن ، واستخدام ذوي الكفاءات واصحاب الخبرات ، وتوظيف ذلك كله لتطوير اداء قطاع النقل وخدماته ، سواء كانت في مجالات نقل البضائع او المسافرين من الموانئ البحرية ومد شبكات النقل البحري لاغلب مناطق العالم في العراق ، وكذلك الاهتمام بانشاء المطارات الحديثة والجديدة لمواكبة التطورات الحاصلة في بلدان العالم في هذا المجال.

بابل تتفق مع شركة فرنسية على تنفيذ مشاريع استثمارية

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن محافظة بابل محمد المسعودي عن توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الفرنسية التي وضعت التصاميم لمشروع مطار الفرات الأوسط لتنفيذ مشاريع سياحية في المحافظة وتشغيل العمالة في المطار الذي سينفذ في محافظة كربلاء. فيما أكد أن الكلفة التخمينية لتنفيذ المطار تبلغ مليارا و٥٠٠ مليون يورو.

وقال محافظ بابل محمد المسعودي لـ"السومرية نيوز"، إن إدارة المحافظة وقعت مذكرة تفاهم مع شركة (A.D.P.I) الفرنسية المنفذة لمشروع مطار الفرات الأوسط الدولي في محافظة كربلاء"، مبينا أن "المذكرة تتضمن تخصيص نسبة ٣٤٪ من العمالة لاهالي محافظة بابل وتنفيذ مشاريع سياحية في المحافظة".

وأضاف المسعودي أن ثلاث محافظات ستستفيد من المشروع هي كربلاء والنجف وبابل، فضلا عن الحكومة المركزية"، مرجحا أن "يتخذ مجلس المحافظة قرارا بدفع مبلغ مالي لاستثمارها في المطار للحصول على حصة من العائدات، تعويضا لمحرومية المحافظة من مشروع البترودولار.

وأكد المسعودي أن الكلفة التخمينية لبناء المطار تبلغ مليارا و ٥٠٠ مليون يورو"، مشيرا إلى أن الحكومة المركزية ستتكلف بدفع ٣٠٠ مليون دولار من قيمة الكلفة".وتابع المسعودي أن المجلس سيعقد اجتماعا لمناقشة كل ما جاء بمذكرة التفاهم وتقديم إجابات سريعة عن التساؤلات الفنية في تطوير جميع المرافق السياحية في بابل لاستثمار الزوار الوافدين الى بابل عن طريق مطار الفرات الأوسط الدولي"، مؤكدا أن المطار يبعد عن محافظة بابل ٢٨ كم شرق المحافظة وعن النجف ٢٨ كم جنوبا وعن كربلاء ٢٨ كم جنوبا.

ومن المتوقع أن تنتهي الشركة الفرنسية المصممة لمطار الفرات الأوسط في محافظة كربلاء من التصاميم الأولية للمشروع خلال نيسان الحالي.

وكان وزير النقل السابق عامر عبد الجبار وضع قبل سنوات، حجر الأساس لمشروع مطار كربلاء إلى الجنوب من المدينة وعلى مسافة تبعد بنحو ٢٠ كم باتجاه محافظة النجف، وبرغم أن إحدى الشركات الفرنسية قدمت التصميمات الخاصة بالمطار بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٠ مليون دولار، غير أن العمل بالمطار لم يباشر به على الإطلاق.

يذكر أن العراق يمتلك ستة مطارات مدنية منها مطار بغداد الدولي الذي أنشئ في عام ١٩٨٢ من قبل إحدى الشركات الفرنسية، ويعتبر من أكبر المطارات العراقية، وهناك مطارات أخرى في الموصل والبصرة والنجف وأربيل والسليمانية.

التجارة: شمول جميع السلع بقيد إجازة الاستيراد خلال تموز القادم

□ بغداد / المدى

أعلن مدير عام شركة المعارض والخدمات التجارية صادق حسين سلطان عن آلية منح إجازات الاستيراد بعد موافقة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على شمول جميع السلع والبضائع المستوردة الى العراق بقيد إجازة الاستيراد مطلع تموز المقبل.

وقال سلطان بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العمل بإجازات الاستيراد توقف بعد ان علقت كافة الرسوم والضرائب وما شابه على البضائع والسلع التي يتم توريدها للعراق بموجب القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ لسلطة الائتلاف المؤقتة والتي اعتبر بموجبها إجازة الاستيراد قيدا يتوجب تعليقه .وأضاف: أن هدف شركتنا الأساس في إصدار إجازات الاستيراد للبضائع والسلع المستوردة هو حماية المستهلك العراقي من البضائع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية والحد من دخولها الى السوق المحلي لان المستهلك العراقي يستحق كل ما هو أفضل .

واكد سلطان: أن عملية إصدار الإجازة لا يستغرق سوى ساعتين بمجرد ان تكون كافة المستمسكات المطلوب متوفرة .

وبين أن الشركة ستقوم بإصدار ما يقارب ٥٠٠ الى ١٠٠٠ في اليوم الواحد وبرسوم زهيدة .ودعا سلطان كافة المستوردين لمراجعة الشركة للحصول على هوية الاستيراد التي يشترط على المستورد الحصول عليها قبل تقديم طلب منح إجازة الإستيرد ، كون الهيئة العامة للكمارك ودائرة المنافذ الحدودية ستباشر بمنع دخول اي مادة غير خاضعة لإجازات الاستيراد بعد هذا التأريخ.

دعوة إلى تأسيس مصارف متخصصة بالاستثمار

□ بغداد /المدى

افاد مدير رابطة المصارف الاهلية عبد العزيز الحسون بأن العملية الاستثمارية في العراق تحتاج لقنوات مصرفية متخصصة بالاستثمار تلبي احتياجات المستثمر كتأمين استيراد المعدات المطلوبة للمشاريع وغيرها.

وقال الحسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن المصارف الخاصة بدأت تتطور في عملها وتستخدم التكنولوجيا الحديثة لمواكبة الانظمة المصرفية العالمية، إلا أنها ما زالت محاربة من قبل مؤسسات ودوائر الدولة التي تدعو الى عدم التعامل مع المصارف الأهلية ما قلل من فاعليتها بالمساهمة في العملية الاستثمارية للبلد وتنمية الاقتصاد الوطني.

وأضاف الحسون: أن العملية الاستثمارية في البلد تحتاج الى تأسيس قنوات مصرفية متخصصة للاستثمار تقوم بتلبية متطلبات المستثمر الاجنبي وتؤمن له استيراد المعدات المطلوبة للمشروع الذي ينوي اقامته، اضافة الى تأدية المستحقات المالية للمتعاقدين لتسهيل عمل المستثمرين في العراق، مشيراً الى أن المصارف العراقية تقوم بتلك المهام في الوقت الحاضر، لكنها غير قادرة على الاسراع بتمشية أمور الاستثمار، لذا فإن القنوات المصرفية ستسهل العمل كونها متخصصة بالاستثمار.

وأشار الى أن وزارة المالية تهيمن على مصرفي الرافدين والرشيد، ومديرا ورؤساء مجالس الإدارة للمصرفين مقيدون بعملهم وليس لديهم صلاحية كاملة للنهوض بواقع هذين المصرفين وتطويرهما، ما جعل هذين المصرفين عبارة عن "مخزن لأموال الدولة".

الإسكان توقع عقد المجمع السكني الثالث في المثنى

□ بغداد / المدى

وقعت وزارة الإعمار والإسكان عقدا لتنفيذ مشروع مجمع سكني ثالث في قضاء الرميثة التابع لمحافظة المثنى بكلفة ٣١ مليار دينار، مشيرة إلى أن المشروع يتكون من ٤٢ عمارة سكنية.

وقالت الوزارة في بيان صدر عنها إن الهيئة العامة للإسكان إحدى تشكيلات الوزارة وقعت عقد تنفيذ مشروع مجمع سكني ثالث في قضاء الرميثة التابع لمحافظة المثنى بكلفة ٣١ مليار دينار، مبينة أن المشروع يتكون من ٤٢ عمارة سكنية ذات ثلاثة طوابق بنموذج واحد ويضم كل طابق شقتين.

وأضافت الوزارة أن عدد الشقق السكنية في المجمع ٢٥٢ شقة بمساحة ١٥٠ مترا مربعا للشقة الواحدة، التي تضم ثلاث غرف نوم وصالة ومطبخا وحماما"، مشيرا إلى أن المشروع سيشيد على أرض تبلغ مساحتها ٣٤ دونماً".

وأوضحت الوزارة أن المجمع سيضم أيضاً مدرسة متوسطة بسعة ١٢ صفاً وأسواقا ومبنى إداريا وغرفة البدالة وغرفتين للحرس مع شبكات الماء الصافي والحريق وتصريف مياه الأمطار وتصريف مجاري المياه الثقيلة ووحدة معالجة المياه الثقيلة إضافة إلى الشبكات الكهربائية الخارجية والداخلية والهاتف وأعمال الموقع الخارجية من السياج الخارجي والشوارع والأرصفة والمماشي ومواقف سيارات والساحات وفضاءات الاستراحة والحدائق والتشجير".

وكانت وزارة الإعمار والإسكان أعلنت، في (٢٢ آب ٢٠١١)، عن إحالة ستة مجمعات سكنية جديدة للتنفيذ خلال الربع الأخير من العام الحالي ٢٠١١، مؤكدة أن تلك المشاريع توزعت على أربع محافظات بينها قضاء الرميثة بالمثنى.

وكان مجلس الوزراء أعلن خلال العام ٢٠٠٧، عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء كل من وزير المالية والتخطيط والبلديات والاشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، بإقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

برلماني: النفط لم تستغل امتيازات أوبك

□ بغداد / المدى

انتقد عضو لجنة الطاقة والنفط قاسم محمد قاسم عمل وزارة النفط بعدم استغلال الامتيازات الممنوحة للبلد من قبل منظمة أوبك بزيادة صادراته النفطية الى (١٢) مليون برميل نفط يومياً، من خلال تعدد المنافذ التصديرية وإعادة البنى التحتية للمنشآت النفطية.

وقال قاسم بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن منظمة أوبك منحت امتيازات كبيرة للعراق من خلال زيادة حصته التصديرية للنفط الخام الى (١٢) مليون برميل نفط يومياً، ولم يتم استغلالها من قبل وزارة النفط والتي أبقت البلد على صادراته الحالية والبالغة مليونين و (٦٠٠) الف برميل يومياً.وأضاف قاسم: أن السياسة النفطية في العراق ما زالت متلكئة منذ عام (٢٠٠٣)، كونها لم تضع خطة علمية مدروسة لزيادة صادرات العراق النفطية من خلال تعدد المنافذ التصديرية للعراق وإعادة تأهيل البنى التحتية للمنشآت النفطية العراقية التي تعود الى الستينات من القرن الماضي، فهي قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط.ودعا إلى ضرورة وضع خطة عمل مدروسة من قبل وزارة النفط لتحديث المنشآت النفطية العراقية وتعدد المنافذ التصديرية، مشيرا الى عدم إمكانية الاعتماد الكلي على منفذ واحد في التصدير النفطي وبنسبة (٩٠٪) وهو المنفذ الخليجي الذي يصدر عبره مليونين و(٢٠٠) الف برميل نفط يومياً، بينما خط أنبوب جيهان التركي تبلغ الكمية المصدرة عبره (٤٠٠) الف برميل نفط.